# المرأة والانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠

نادية حليم *

تهتم هذه الدراسة برصد أبعاد تجربة تطبيق كوتة المرأة فى انتخابات عام ٢٠١٠ ، وما شابها من إفساد وتخريب جعلها تبتعد تماما عن هدفها الذى كان بالإمكان أن تحققه . ناقشت هذه الدراسة أيضا المشكلات التى تترتب على إلغاء كوتة المرأة دون وجود بدائل تسمح بتواجد مقبول لها فى البرلمان .

قام برنامج بحوث المرأة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء بحث "المرأة والانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠ **" استجابة لطلب من المجلس القومى للمرأة ، وذلك بعد تعديل الهدف من : "الاهتمام بتسجيل تجربة الكوتا ، مالها وماعليها ، وطرح الكيفية التى يتم بها تدعيم المرشحات اللاتى دخلن البرلمان لكى يقمن بأداء على مستوٍ عالٍ إلى الاقتصار على دراسة "المرأة والانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠" ، والاكتفاء بتسجيل كل جوانب تجربة المرأة على الكوتا فى انتخابات ٢٠١٠ . وعرضها فى رؤية تحليلية نقدية تكشف أبعاد التطبيق والمشكلات التى واجهت كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية ، وإتاحة نتائج الدراسة لمتخذى القرار لعلها تعين على رسم الطريق . جاء هذا التعديل فى الأهداف بعد

* أستاذ علم الاجتماع ومنسق برنامج بحوث المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** فريق العمل فى البحث : الدكتور عادل سلطان ، الدكتور أحمد حسين ، الدكتورة الشيماء على ، الأستاذة سالى محمود .

*المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠١٢ .*

أحداث ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من سقوط النظام وحل مجلسى الشعب والشورى .

## الأهداف والتساؤلات

تعد دراسة تجربة تطبيق كوتة المرأة فى انتخابات ٢٠١٠ مهمة للغاية وذلك نظراً إلى الإضافة التى كانت معلقة عليها لإحداث نقلة نوعية مهمة على طريق تحقيق مشاركة أعلى للمرأة فى البرلمان عن طريق تخصيص ٦٤ مقعداً إضافياً على مقاعد المجلس للمرأة ، إلاّ أن ما شابها من إفساد وتخريب جعلها تبتعد تماماً عن هدفها الذى كان بالإمكان أن تحققه ، ثم جاءت تبعات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحل مجلس الشعب لكى تقضى عليها نهائياً ، ولكى تجعل مشار كة المرأة فى مجلس الشعب القادم فى محك الاختبار لاسيما فى هذا المناخ الملئ بالضبابية وعدم الوضوح ، ومحاولات الهجوم على ماحصلته المرأة من مكتسبات فى السنوات الأخيرة . وشهد إعلان تخصيص مقاعد للمرأة مقاومات متباينة تتهمها بأنها تخل بمفهوم المواطنة ، وتخل بالدستور ، وهى تمييز ضد الرجل ، وتضع قيداً على حرية الناخب فى انتخاب من يمثله ، وتعطى للمرأة حقاً لاتستحقه دون تعب ، وأن المرأة لا تتمتع بالكفاءة اللازمة للتجاوب مع الحياة البرلمانية .. هذه وغيرها من الأقاويل الصادمة والمزعجة والتى لايوجد ما يدعّمها أو يؤكد على صحتها من خلال ماتعكسه المشاركات الفعلية للمرأة فى المواقع المتباينة ورغم كل هذا اللغط تم بالفعل تمرير كوتة المرأة دستورياً باشتراط بقائها لمدة دورتين برلمانيتين فقط .

تجربة عاشتها مصر ، وهى تجربة فريدة وشديدة القصر فى تاريخها السياسى . شهدت إقبالاً غير مسبوق من المرأة على الترشيح ، وواجهتها – على مدار كل مراحلها– صعوبات ومشكلات ، واستدعت إجراء رصد تحليلى نقدى لهذه التجربة .

سعت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

* خصائص وخبرات المرشحات فى العمل العام والسياسى .
* الدوافع على الترشيح .
* أشكال المساندة والدعم .
* العقبات التى صاحبت كل مرحلة فى العملية الانتخابية .
* حجم المنفق على الحملات الانتخابية ومصادر التمويل .
* إيجابيات وسلبيات نظام الكوتا ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة فى حال غيابها .

**المنهج والأداة**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ، وأسلوب المقابلة المتعمقة باستخدام استمارة تكونت من خمسة وخمسين سؤالاً أغلبها أسئلة مفتوحة لتحقيق أهداف المقابلات المتعمقة فى الحصول على أكبر قدر من المعلومات من كل مرشحة ، وإعطاء الفرصة للاسترسال فى الحديث دون محددات .

**اختيار مفردات الدراسة والصعوبات التى واجهتها**

* تم جمع البيانات من سبعين مفردة من بين الناجحات ومن لم يصبهن النجاح بواقع ٢٠ من الناجحات و٥٠ ممن لم يصبهن النجاح .
* هذه المفردات ليست عينة ممثلة ولكنها مفردات تم اختيارها بصورة تحكمية خضعت لإمكانات الوصول إلى المرشحة ، وموافقتها على المشاركة وإعطاء الوقت لجلسة قد تمتد وتستغرق مابين ٢ – ٥ ساعات إضافة إلى صعوبات الحصول على العناوين والالتزام بالموعد المحدد ، وتدبير مكان عقد اللقاء .
* توزعت المرشحات على عدة محافظات شملت : القاهرة ، والجيزة ،

والقليوبية ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، وبنى سويف ، والفيوم ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، وأسوان ، والأقصر .

يضاف إلى ماسبق من صعوبات مجموعة أخرى تمثلت فى :

* التسويف والمماطلة ، وربما رفض المقابلة من البداية .
* التحفظ البالغ من جانب بعض المرشحات .
* عدم الرغبة فى الإدلاء بمعلومات حول الأرقام الفعلية أو حتى التقريبية لما تم إنفاقه من أموال على الحملة الانتخابية .

وفيما يلى عرض لأهم ماتناولته الدراسة من مجالات وأبرز ما انتهت إليه من نتائج :

تناولت الدراسة فى إطارها النظرى موقف المرأة من المشاركة فى الحياة السياسية والبرلمانية . وقد انتهى هذا العرض إلى وجود إقرار شبه عالمى بأن معدلات نمو مشاركة المرأة السياسية على مستوى العالم لاتسير بالسرعة اللازمة والمطلوبة ، وأن مستوى تمثيل المرأة البرلمانى يتسم بالتدنى . غير أن ذلك لاينفى وجود رئيسات لبرلمانات ٢٨ دولة ، ووصول نسب تمثيل المرأة فى برلمانات عدد من الدول إلى ما يقرب من الخمسين بالمائة . ومنها العدد الكبير الذى كان الأخذ بنظام الكوتا وتخصيص مقاعد للمرأة فى الأحزاب السياسية وفى البرلمان هو السبب وراء تحقيق هذه النسب المرتفعة للنساء فى البرلمان .

ينسحب هذا الإقرار شبه العالمى أيضا على أهمية التحول الديمقراطى واستحالة تحقيقه مالم تحدث نقلة نوعية إيجابية فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية . وأصبح التدخل الإيجابى لإحداث هذه النقلة ضرورة ملحة من منطلق أن تحقيق التقدم لايكون بانتظاره ولكن بصناعته ، وإذا لم تكن المساواة متحققة فإن واجب الدول أن تكفلها بأفعال إيجابية من خلال السياسات والتشريعات .

وعلى المستوى المحلى : هناك استمرار لسيادة ثقافة منحازة للرجل . ورغم استمرار إثبات المرأة المصرية لوجودها فى مواقع عديدة ومتباينة ، لازال الرجل المصرى غير متحمس لاشتغال المرأة بالسياسة ، بل وهناك خطر يتهدد مكتسبات المرأة التى عالجت الكثير من صور عدم التمييز ، إما بدعوى تعارضها مع الدين ، أو لأنها ارتبطت فى فترة ظهورها بشخص ما ، أو بدعوى إلصاقها بالثقافة الغربية التى تهدف إلى إفساد الأسرة وإرباكها .

ومن هذه المواقف العامة التى أفصحت عنها هذه الجزئية من الدراسة أن هناك معوقات حقيقية ماثلة أمام المرأة إذا ما تم الانتخاب بالنظام الفردى نظراً لتغلب أسلحة العزوة والعصبية ، واستخدام العنف ، والإمكانات المادية الكبيرة ، وهى جميعها مقومات لا تمتلكها المرأة بصورة عامة .

وما لم تتم إعادة تنظيم المجتمع بكل مؤسساته على أسس من الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والإيمان بمفهوم الدولة المدنية الحديثة ، فسيظل موقف المرأة من تحقيق نسب مشاركة مقبولة فى الحياة العامة والسياسية محل شك كبير .

تناولت الدراسة فى جزئية أخرى عرض الأنظمة الانتخابية المتباينة والتى بدا واضحاً منها أن أفضل الأنظمة الانتخابية التى تؤدى إلى تواجد محسوس للمرأة هو نظام القوائم الحزبية النسبية ، على أن توضع المرأة فى مواقع متقدمة على القائمة ، حتى تشملها النسبة التى ستحصل عليها هذه القائمة ، وأن تتحدد نسبة للمرأة على كل قائمة .

أما فى حالة تطبيق النظام الفردى فإذا لم تتحدد كوتة نسائية على هذه المقاعد ، فإن تواجد المرأة بنسبة معقولة يصبح تحقيقها من الصعوبة بمكان . ويعد تدخل المشرع لدعم المرأة إيجابياً بتخصيص حصة لها فى المجالس النيابية أمرا مقصودا به مساعدة المجتمع على رفع الغبن التاريخى الذى لحق بها .

وهو ليس تمييزاً على حساب الرجل بل هو من قبيل التعويض عن التمييز ضدها ، ومحاولة لتسريع مراحل التطور .

وتتنوع أنظمة الكوتا ما بين كوتا دستورية أو قانونية أو التزام حزبى طوعى . الأولى ينص عليها الدستور ، والثانية يتضمنها وينص عليها قانون الانتخاب أو قانون الأحزاب ، أما الثالثة فهى التزام حزبى يكون فى الغالب طوعياً يتم الإعلان عنه والالتزام به ولكن دون نص دستورى أو قانونى .

ويعد تطبيق نظام القائمة التى تطرحها الأحزاب أو الكيانات السياسية عند الترشيح أسهل الأنظمة التى تتيح تواجد المرأة فى المجالس المنتخبة وذلك لأن النتائج لا تعتمد على الخيار المباشر للفرد لاسيما فى الدول التى تكون توجهات المرشحين فيها غير مشجعة على قبول المرشحات من النساء . وهو أفضل الأنظمة وأكثرها استجابة لمصالح الفئات المهمشة فى المجتمع ، وهو أصلحها فى المناطق التى تلعب فيها العصبية والقبلية وسطوة المال دوراً عندما يكون النظام الفردى هو النظام المطبق .

ولا تصبح الكوتا أداة فعالة إلا إذا تحولت إلى أداة ملزمة . وأن تشرف على تطبيقها هيئات خاصة ، وأن تكون هناك عقوبات لمن لا يلتزم بها .

ورغم ازدياد أعداد الدول التى تطبق الكوتا أو أشكال التخصيص المتباينة إلا أن هذا النظام يواجه معوقات واعتراضات كثيرة . تفتقر كلها إلى الموضوعية ولا تعبر إلا عن محاولة إعطاء هذا الرفض منطقية أو مشروعية .

نظام الكوتا – فى العديد من الدول التى أخذت به – تم تطبيقه نتيجة لوعى شعبى أو جهد حزبى ، بينما فى كل مرة تم فيها تطبيق هذا التخصيص فى مصر كان ذلك بقرار سيادى مفروض من أعلى ، ولهذا تم إلغاؤه دون أى رد فعلى سواء حزبى أو شعبى .

## نتائج الدراسة

تناولت نتائج الدراسة :

* خصائص المرشحات اللاتى شملتهن الدراسة .
* المشكلات التى واجهت كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .
* موقف المرشحات من الكوتا ورؤيتهن المستقبلية لمشاركة المرأة السياسية فى حال غياب الكوتا .

وفيما يتعلق بخصائص المرشحات : فقد أبرزت النتائج الملاحظات التالية :

* غلب على مفردات الدراسة المرحلة العمرية ٤٠ – ٥٠ سنة بارتفاع واضح للمرحلة العمرية ٥٠ سنة فأكثر بين مرشحات الدوائر العامة .
* وبدا بوضوح اهتمام الأحزاب – سواء على دوائر عامة أو على الكوتا – بترشيح سيدات حاصلات على تعليم جامعى على عكس المرشحات المستقلات على الدوائر العامة واللاتى تركز تعليمهن عند مستوى التعليم المتوسط .
* ارتبط بمستوى التعليم ارتفاع نسبة العاملات فى مهن تخصصية عليا بين مرشحات الكوتا بينما كانت النسبة الأكبر هى للحاصلات على مهن تخصصية متوسطة للمرشحات على دوائر عامة .

**وفيما يتعلق بالخبرات السابقة للمرشحات ومعايير ترشيحهن فقد أوضحت النتائج مايلى :**

* أكثر من ثلاثة أرباع المرشحات عضوات حاليات أو سابقات فى أحزاب سياسية ، ومنظمات مجتمع مدنى لاسيما فى الجمعيات الأهلية ، والنقابات المهنية ، وربما لايكون لهذه العضوية علاقة حتمية بخبرات سياسية .
* لم تستفد غالبية المرشحات من مبررات التأهيل والكفاءة أو الخبرات السابقة فى تزكية أنفسهن كمرشحات للبرلمان بل كان الاستناد بصورة أكبر إلى معيار الرغبة الشخصية ، ومساندة الأهل والقرابة والعائلة ، ثم النظر إلى

الكوتا باعتبارها فرصة للمنافسة بين النساء وبعضهن فى إطار حصة نسائية كبيرة العدد .

* إقرار أكثر من ثلث مفردات الدراسة اعتمادهن على برامج الأحزاب التى ينتمين إليها أكثر من الاعتماد على برامج شخصية . أما من أشارت إلى برنامج خاص بها فقد اشتمل بصورة أساسية على الخدمات العامة التى يمكن تقديمها لأهل الدائرة ، وعلى أطروحات عامة نظرية لا ترقى إلى أى مستوى أو خطط إجرائية قابلة للتنفيذ .
* استندت الأحزاب فى ترشيح النساء إلى من تتمتع منهن بالشعبية من جانب وبالمساندة العائلية والقبلية من جانب آخر ، وقد احتل هذا المعيار قيمة أعلى من معيار التأهيل السياسى أو الكفاءة .
* أبرزت النتائج وعى كثير من المرشحات بطبيعة أدوار البرلمان ووظائفه التشريعية والرقابية ، والقليل منهن من أدركت دور البرلمان فى مناقشة بيان الحكومة وخطاب رئيس الدولة . ومنهن من ألصقت بالبرلمان أدواراً ووظائف خدمية ، وهو ماينم عن الخلط بين أدوار المجالس المحلية ومهام أعضائها وأدوار البرلمان .
* خضعت معايير القبول أو الاستبعاد لقرارات المجمع الانتخابى ، وإلى دور العلاقات والمصالح الشخصية أكثر من الخضوع لما لدى المرشحة من خبرات وكفاءات .
* ولعبت التربيطات الحزبية الداخلية والهدايا أو الرشاوى المقدمة إلى أعضاء المجمع الانتخابى دوراً مهماً فى حرمان الكثير من القادرات على المشاركة من الحصول على فرصهن فى الترشيح .

## العقبات التى واجهت العملية الانتخابية وسبل تجاوزها

شهد النظام السياسى المصرى فيما يتعلق بتنظيم العملية الانتخابية إنشاء اللجنة العليا للانتخابات ٢٠٠٧ ، وتعديل بعض القوانين المنظمة للعملية الانتخابية ، وآخرها قانون الكوتة . وواجهت المرشحات فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ العديد من القيود والمعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية والثقافية التى واكبت كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية ، وفيما يلى أبرز هذه المعوقات :

* بدأت المعوقات من مرحلة الترشيح داخل الأحزاب نتيجة لمعايير وآليات الاختيار وأسباب الاستبعاد التى تفتقر إلى الموضوعية . ظهر ذلك بوضوح فيما يتعلق بمرشحات الحزب الوطنى مع وجود فروق فى آليات الترشيح والاختيار لباقى الأحزاب .
* فى فترة الإعلان عن الرغبة فى الترشيح جاء طلب الحزب الوطنى لمن يريد الترشح من أعضائه التوقيع على توكيل لأمين المحافظة يعطيه الحق فى سحب أوراق العضو إذا تقدم مستقلاً فى حالة عدم قبوله فى المجمع الانتخابى . دفع هذا القرار إلى تقدم الكثيرين بالترشيح مستقلين ، هذا بالإضافة إلى طلب مبالغ مالية وجدها الكثيرون من المرشحين والمرشحات عبئاً مالياً يفوق إمكاناتهم .
* ساهم فى مشكلات هذه المرحلة ماحدث من رفض أوراق بعض المرشحات وإغلاق أبواب الترشيح قبل مواعيدها ، وتأجيل استلام الرمز الانتخابى ، والمطالبة بتوفير أوراق بديلة بادعاء عدم صحة الأولى ... إلخ ، يضاف إلى ماسبق موقف الأحزاب الذى اتسم بالبلبلة ، واتخاذ قرارات غير واضحة من المشاركة فى الانتخابات أو الانسحاب منها .
* عقب عرض كشوف المرشحات اشتعلت معركة الطعون فى جميع المحافظات ، لاسيما ما ارتبط منها بعدم انطباق الصفة على المرشحة أو المرشح . ولم تكن

اختيارات المجمع الإنتخابى فوق مستوى الشبهات ، وعبرت الكثيرات عن شكوكهن فى صحة أعداد الأصوات الفعلية التى ذكر المجمع الانتخابى أنهن قد حصلن عليها . هذا مع وجود فروق جوهرية فى آليات الترشيح والاختيار بين مرشحات أحزاب المعارضة والحزب الوطنى ، وأدت معايير وآليات الاختيار وأسباب الاستبعاد إلى فقدان الحزب الوطنى لمكانته لدى بعض المنتميات له ، ودفعهن إلى ترك الحزب ، واتخاذ قرار بخوض الانتخابات كمستقلات .

* ارتبطت مجموعة ثانية من العقبات بآليات إدارة العملية الانتخابية وتنظيمها ، واتهمت اللجنة العليا للانتخابات بالعجز عن إدارة العملية الانتخابية ، فضلاً عن تحيز الإدارة المحلية ضد المعارضة بإزالة اليفط حتى مالم يكن مخالفاً منها ، وتدخل جهاز الشرطة لصالح مرشحى الوطنى ، وماترتب عليها من عقبات أثناء تقديم الأوراق التى أعاقت مرشحات المعارضة بوجه خاص .
* هذه المشكلة كان بالإمكان تلافيها إذا توافر للعملية الانتخابية إدارة محايدة ومستقلة ، غير أن اللجنة العليا للانتخابات التى أشرفت على انتخابات برلمان ٢٠١٠ لم تكن لجنة مستقلة ولم تكن لديها الصلاحيات القانونية والقدرات المادية والبشرية التى تمكنها من القيام بوظائفها .
* اتسمت الفترة التى خصصت للدعاية الانتخابية بالقصر الشديد ، وظهرت قناعة بين المرشحين والمرشحات بأن الانتخابات – فى إطار هذا المشهد – لن تكون نزيهة ، وأن الانتخابات يتم رسمها بطريقة لا تسمح إلا بفوز مرشحى ومرشحات الحزب الوطنى . وكانت مرشحات الحزب الوطنى هن الأوفر حظاً ودعماً ، ولم تبذلن مجهوداً فى الدعاية اعتماداً على ماوفره الحزب الوطنى لهن من دعم فنى ومعنوى ، فى حين انعكست أوضا ع أحزاب المعارضة على قدرة المرشحات الحزبيات المعارضات على إدارة الحملة الانتخابية نتيجة

ضعف التماسك الداخلى فى ظل الانقسامات ، وضعف التمويل ، والافتقاد لأرضية شعبية ، وتراخى معظم الأحزاب عن دعم مرشحاتهن ، ومساندتهن ولو بصورة غير مالية .

* الخروج عن القواعد المعلن عنها واستخدام شعارات دينية ودور العبادة ووسائل النقل فى الحملات الدعائية ، كما ظهرت الدعاية الانتخابية لبعض المرشحات على المدونات وموقع الفيس بوك *.
* شهدت عملية الاقترا ع أشكالا متباينة من العنف والبلطجة ، وشراء الأصوات، والتزوير والمبالغة فى الإنفاق على الدعاية الانتخابية ورفض اللجنة استلام الشكاوى والتغاضى عن المخالفات ، ومشكلة تنقية الجداول الانتخابية وتهديد المرشحات وذويهن ، وأحياناً اعتقال الأنصار والأقارب .
* وفيما يتعلق بالمرأة تحديداً فقد سرت معلومة خاطئة تفيد بأن عدم التصويت على الكوتا النسائية يبطل الصوت الانتخابى للدائرة ، رغم عدم وجود ارتباط بين الاثنين ، واستخدمت سماسرة الانتخابات والبلطجية ضد المرشحات وأنصارهن ، كما أزيلت اليفط ، وتم إفساد الندوات والمؤتمرات ، ولم يحدث التزام بوقف الدعاية يوم الانتخابات ، كما حدث تسويد وتزوير وتغيير الصناديق ، ورشوة الموظفين والناخبين . وهى جميعها جرائم يعاقب عليها القانون ، فضلاً عن تدخل بعض رجال الأعمال الذين قاموا بحشد العمال الناخبين ، واستغلال موارد الدولة وموظفيها لصالح مرشحين بعينهم .
* استمر تدخل الأمن يوم التصويت والفرز وإعلان النتائج ، وذلك من خلال التأخر فى نقل الصناديق ، وإبدالها ، ومنع المرشحين أو مندوبيهم من

* من الإنجازات الإيجابية لمساعدة المرشحات ؛ ماقام به المجلس القومى للمرأة من إنشاء موقع إلكترونى خاص بانتخابات المرأة المصرية فى ٢٠١٠ ، وتمت تغذيته ببيانات المرشحات ، مع إتاحة الفرصة لكل مرشحة أن تضيف إليه ماترى من بيانات أخرى ، واستخدمت البعض منهن قوافل السيارات والميكروفونات .

حضور الفرز ، والتساهل مع مندوبى الحزب الحاكم ، فضلاً عن إبطال الأصوات من قبل الفارزين أنفسهم ، والتلاعب بالنتائج والتأخر فى إعلانها فى ظل تحيز الأمن وتدخل قيادات الوطنى ، وغياب أو تحيز الإشراف القضائى – إن وجد – لاسيما مع غياب آلية فعالة لبحث الشكاوى وحل المنازعات فى ظل تهميش دور اللجنة العليا ، ورفض الجهات المعنية تنفيذ أحكام القضاء .

* تنوعت أشكال المساندة التى تلقتها المرشحات فى المراحل السابقة ، فجاء بعضها من جهات مؤسسية مثل القواعد الحزبية ، أو الجمعيات الأهلية ، أو الاستعانة بفرق محترفة لإدارة الحملة الانتخابية ، أما أغلب الدعم فكان من الأهل والزملاء والعلاقات الشخصية .

**وعن إيجابيات وسلبيات الكوتا**

* رأت المرشحات فى انتخابات ٢٠١٠ لهذا التخصيص (الكوتا) إيجابيات وسلبيات ؛ رأت الأغلبية منهن أن الإيجابيات تتمثل فى تحقيق تواجد محسوس للمرأة فى البرلمان ، وإحداث التوازن فى تمثيل النوع ، واحتمال مشاركة أكبر فى قضايا المرأة .
* أما فيما يتعلق بالسلبيات فقد رأين أن اتساع نطاق الدائرة (محافظة كاملة) يعّد من أكبر السلبيات التى تعرضت لها المرشحات سواء من نجحت أو من فشلت . التقى الجميع أيضا – وإن كان بنسبة أقل – حول سلبية أخرى وهى حصر تطبيق الكوتا فى فترة محدودة بافتراض انتهاء الأوضاع التى تعوق المرأة عن المنافسة فى ظروف ندية للرجل ، غير أن من السلبيات التى انفردت بذكرها من لم تنجح فى الحصول على مقعد فى البرلمان أن الكوتة استخدمت آلية لضخ المزيد من المقاعد للحزب الوطنى ، وهذا الحكم بالطبع ناتج فى الأساس من إساءة الحزب الوطنى لاستخدامها ، والانحراف بها عن أهدافها

وليس عيبا فى النظام بذاته ، بدليل الاتفاق السابق على تأييد الكوتا كآلية لوجود المرأة فى البرلمان .

* وعن العلاقة بين الكوتة ووجود كوادر نسائية يكون لها دور فاعل فى المجلس ، فقد ظهر بوضوح الفروق بين المرشحات على الكوتا وبين المرشحات على الدوائر – سواء كن حزبيات أو مستقلات – فيما يتعلق بهذه العلاقة ، حيث رأى الفريق الأول أن هذا العدد الذى نصت عليه الكوتا سيؤدى بالضرورة إلى وجود كوادر نسائية فاعلة ، بينما لم تر ذلك عضوات الفريق الثانى . واشترط فريق المؤيدين لهذه العلاقة بين الكوتا ووجود كوادر أن يتوافر حسن اختيار الحزب للمرشحات ، وأن هذه الفرصة لم تتح من قبل رغم المحاولات المبذولة من جانب المجالس ذات العلاقة أو من جانب الجمعيات الأهلية ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يخلقه التواجد الفعلى والممارسة الفعلية من صقل لتجارب السيدات ومساعدة المجتمع على تغيير الصورة التقليدية للمرأة فى الثقافة المصرية إلى نموذج آخر للمرأة الفاعلة والقادرة على العطاء فى هذا الموقع .

وفى المقابل كان رأى الفريق الآخر من المرشحات على دوائر – من الحزبيات أو المستقلات – أن هذه الكوتة ما كانت ستسمح بوجود هذه الكوادر ، نظراً لسوء الاختيار وعدم وجود عناصر لديها أى رصيد لا سياسى ولا شعبى ، وكل ما تتمتع به من مؤهلات هو ترشيح الحزب الوطنى الذى ضمن لها الفوز بالمقعد . ويرون أنه من غير المعقول أن يأتى نظام يشوبه الفساد ، والتشويه ، وأعمال البلطجة وإساءة استخدام السلطة والمال بعناصر أو كوادر صالحة من النساء ، بل ويسترسل البعض فى النقد معتبرين هذا التطبيق الذى حدث للكوتا هو إهانة للمرأة وقضاء على فرصة كان بالإمكان أن تكون لها نتائج أكثر إيجابية .

يسلمنا هذا العرض السابق إلى عدة قضايا تحتاج إلى مواجهات جذرية وهى :

* كان الهدف من كوتة المرأة تحقيق مشاركة قومية للمرأة ، غير أن ماحدث هو استغلال الكوتا النسائية لصالح الحزب الوطنى بصورة خلت من أى قدر من الذكاء الذى كان يتطلب أن تأتى النتائج معبرة عن التوازن بين الأحزاب بدلاً من التكريس المستفز لهيمنة الحزب الوطنى ، واستخدام هذه الكوتا كمصدر لمقاعد إضافية للحزب .
* مازالت المرأة تعتمد فى كسب الأصوات على رصيدها فى مجال تقديم الخدمات لأهالى الدائرة ، وهذا ما لايتسق مع دورها المطلوب منها فى البرلمان وقيامها بمهام التشريع والرقابة . وهذا ما يؤكد على أهمية الأخذ بنظام القوائم الحزبية التى تقع مسئولية الاختيار فيها على عاتق الحزب ، كما يسهم فى إضعاف عامل القبلية والعشائرية ، وسطوة المال من أن تلعب دورا مؤثرا فى نتائج الانتخابات .
* يثير هذا الإقبال الكبير الذى حدث من جانب المرأة على الترشيح فى انتخابات ٢٠١٠ الكثير من التساؤلات حول الأسباب والدوافع التى يمكن أن يكون آخرها وجود إيمان ورغبة حقيقية لدى المرأة فى المشاركة فى الحياة العامة والسياسية .

وفى حالة عدم الأخذ بنظام الكوتا ، وفى إطار المد الدينى المحافظ الذى تشهده الدولة هذه الأيام : فكيف سيكون وضع المرأة فى مجلس الشعب القادم .

* مع سقوط النظام ، وعدم الأخذ بنظام الكوتا سيكون من اللازم وجود كوادر نسائية قادرة على خوض الانتخابات لديها المهارات والمعارف اللازمة لأداء هذا الدور ، وسيكون من اللازم أن تقوم الأحزاب بتقديم الدعم المالى والفنى لمرشحاتها . إضافة إلى أهمية

الوصـول إلـى النمـاذج المشـرفـة من النسـاء ، ووضـع ضـوابط مـوضـوعـيـة للاختيار .

* يساعـد علـى وجـود المـرأة فـى البرلمـان اختيـار نظـام القائمـة النسبيـة فـى الانتخابـات ووضـع المـرأة فـى مواقـع متـقدمـة علـى القـائمـة . وأن تتـم العمليـة الانتخـابيـة بنزاهة وشفـافيـة ، وفـى إطـار الإشـراف القضـائى الكامل .
* ما تم حتى الآن هو الجمع بين نظام القائمة النسبية والنظام الفردى . وما هو واضح أن وجود المرأة الحالى على القوائم الحزبية فى غاية الضعف ، وهى موضوعة – إذا حدث ذلك – فى ذيل هذه القوائم بما لايدع لها فرصة حقيقية فى دخول البرلمان .

أمـا مـن ستنجـح بالنظـام الفـردى ، فلم تثبت التجـارب السـابقـة فى إطار المنـاخ السـائد بكل تجليـاتـه أن المـرأة سـيكون لهـا نصـيـب فـيـهـا . وتشـهـد التجربة الحالية فى انتخابات ٢٠١٢ خللاً واضحاً يشمل كل أنـواع الخـروج على القـانـون والنزاهـة حـيث لازال العـنف والبلطجـة ، واسـتـخـدام المـال ، ودور العبادة والشعارات الدينيـة وتوزيـع الأطعمـة والمـواد التموينيـة وغيرهـا ... فى تزييف إرادة الناخبين ، هـذا بالإضـافـة إلى التـصـويت أكـثـر من مرة ، والورقـة الـدوارة ، ومشكلات الفرز وسرقة الصناديـق ووجـود اسـتمارات التصـويت فى صناديـق القمامـة ... إلخ .

هذه المشكلات والتـجـاوزات دون تدخـل واضـح للمـسـاءلـة أو اتخـاذ إجراءات من شـأنها التوقف عن هذه الخروقـات يدفع إلى اسـتمرارها وبالتالى التأثير على نتائج الانتخابات .

وفى إطار ما أسفرت عنه الانتـخابات فى ٢٠١١ ، فإن وجـود المرأة فى البـرلمان لم يتـعـد نسـبـة ٨ر١٪ وربما لا تكون هذه النمـاذج مـعـبـرة عـن المـرأة المصريـة خيـر تعبيـر .

**والسـؤال الملح الآن : أين سـيكون مـوقـع المرأة فى خـضـم مـايحـدث فى المجتمع الآن ليس فقط على صعيد التواجد فى البرلمان بل فى كل مواقع صنع واتخاذ القرار ؟**


Abstract

WOMEN AND PARLIAMENTARY ELECTION IN 2010

**Nadia Halim**

The study examines the implementation of women quota and its outcome in the 2010 parliamentary election, specially, in regards the practices that made it deviate from its intended objectives. It also discusses the problems that might arise as a result of cancelation of the quota in the absence of alternatives that secure appropriate representation of women in the parliament.